صعوبة في وضع حل لها ، تواجه ارباب العمل وأصحاب الشركات الكبرى مشكلة أخرى ، هي تناقص معدل الارباح بين منتصف الستينات وأوائل السبعينات . وتنعكس الازمة الاقتصادية المتمثلة في معدل الارباح المنخفض والبطالة المتزايدة والتضخم المالي المتذبذب على الصعيد الإجتماعي ، لتخلق مشاكل أخرى [٢٣] . وقد قارن بول سويزي (Paul Sweezy) ، وهو من أبرز الإقتصاديين في الولايات المتحدة ، بين الازمة الاقتصادية الحالية وأزمة الثلاثينات ، وبين امكان اعتبار أزمة الرأسمالية الحالية إمتدادا لازمة الثلاثينات في بعض جوانبها فقط ، لان عدة عناصر جديدة دخلت عليها ، لا سيما ظاهرة الركود التضخمي [٢٤] .

وتعتبر أزمة السبعينات أكثر خطورة من أزمة الثلاثينات ؛ لانها ليست ناتجة عن انكماش إقتصادي مفاجيء ، له انعكاسات اجتماعية سريعة ، بل هي ناتجة عن تطور إقتصادي بطيء وعميق وذي نطاق واسع ، ناتج بدوره ، بالاساس ، عن ممارسات الرأسمالية الاميركية نفسها . كما يزيد من حدة الازمة ايضاً التنافس التجاري بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان [٢٥] . وأبرز المحاولات للقضاء على هذه الازمة ، ولإعادة الهيمنة الإقتصادية الاميركية على العالم ، وبالتالي للقضاء على التوتر الناتج عن التحولين المتناقضين آنفي الذكر ، تمثلت في المشاريع الاقتصادية الخاصة باللجنة الثلاثية (The Trilateral Commission) التي أنشأها روكفلر بمساعدة بريجنسكي في عام ١٩٧٣ ، وفي « مشروع الثمانينات » (The 1980's Project) الخاص بمجلس العلاقات الخارجية (Council For Foreign Relations) الذي بدأ الحديث عنه في عام ١٩٧٤[٢٦] . أما مجلس العلاقات الخارجية نفسه ، فقد أسس في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الاولى من قبل مجموعة من رجال الاعمال والنفوذ في الولايات المتحدة ، وقد لعب المجلس دورا هاما في مجال السياسة الخارجية الاميركية منذ الحرب العالمية الثانية ، خصوصاً من خلال مشروع « دراسة الحرب والسلام » (War and Peaces Studies Project) ، الذي وضع خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، وشدد على ضرورة مشاركة الولايات المتحدة فيها ، لتضع فيما بعد نظاماً جديداً ، وقد نجح هذا المشروع في جعل الولايات المتحدة القوة العالمية الاولى التي تمارس هيمنتها على عدة أقسام من العالم ؛ أي الامبراطورية الاميركية[٢٧] .

ولم يكن « مبدأ نيكسون » ، في أول الامر ، الا احدى المحاولات للقضاء على هذا التناقض ، الذي كانت تعاني منه السياسة الاميركية كما أشرنا ، من خلال الاعتماد على سياسة بيع الاسلحة ، والتمرين العسكري ، ومساعدة جيوش الحكومات الموالية للولايات المتحدة ، وكانت ترافق هذه المحاولة عدة خطوات نحو سياسة الانفراج واقامة علاقات طبيعية مع الصين ، مع عدة محاولات للحفاظ على « الاستقرار » في العالم [٢٨] .

واستمرت ادارة كارتر في اتباع الاسلوب نفسه ، بغض النظر عن التناقض الواضح بين سياسة « حقوق الانسان » المعلنة التي كانت تدعي مبدأ عدم التعامل مع الانظمة الديكتاتورية ، و « مبدأ نيكسون » الذي كان يرتكز على تقوية هذه الانظمة الديكتاتورية والقمعية . وقد وجهت عدة انتقادات لسياسة ادارة كارتر لانها « تخلق التناقضات ، ثم تتصادم معها ، وتصبح ضحية لها » [٢٩] ، وأبرز مثال لـ « خلق » التناقضات هو رفع راية